

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY  
KUWAIT

ARTICLE 11 UNCAC

JUDICIAL AND PROSECUTORIAL INTEGRITY

KUWAIT (EIGHTH MEETING)

**ثانياً: المعلومات ذات الصلة بتدابير تعزيز النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية:**

1. تدابير ضمان الامتثال الكامل لأحكام النزاهة وتعزيز النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية، بما في ذلك القضاء ودوائر النيابة العامة والشرطة ومصالح السجون وموظفي المحاكم، وقواعد وإجراءات الكشف عن الذمة المالية والكسب غير المشروع:

من الثابت أن أحكام القانون (2016/2) الصادر بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، إنما تمتد لتسري على رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والمدير العام وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية، بغية تحقيق وتعزيز النزاهة في قطاع العدالة الجنائية، وهذا هو ما أكدته المادة (1/5) من القانون (2016/2) حيث تنص على اختصاص الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت بوضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ذلك أن إصدار هذه الاستراتيجية سيمثل - إضافة إلى ما هو قائم من تدابير لمنع ومكافحة الفساد - مساهمة كبيرة في اتجاه تعزيز تدابير مكافحة الفساد في نظم العدالة الجنائية.

فالمادة رقم (2) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قد حددت الخاضعين لأحكام القانون خاصة فيما يتعلق بتقديم إقراراتهم الدورية بشأن الكشف عن ذمتهم المالية ومن ثم الخاضعين للآليات الكشف عن الكسب غير المشروع، حيث تسري أحكام هذا القانون على جميع الوزراء بما فيهم الوزراء العدل والداخلية، ورئيس وأعضاء السلطة القضائية والذين يمثلهم رئيس وأعضاء المجلس الأعلى



للقضاء والنيابة ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية، والقياديون، وهم: شاغلو مجموعة الوظائف القيادية في جدول المرتبات العام (الدرجة الممتازة/ وكيل وزارة/ وكيل مساعد)، وأعضاء مجالس الإدارات والمعلماء العموم ونوابهم أو مساعدهم والامناء للعامون ونوابهم أو مساعدهم في الهيئات او المؤسسات العامة او اي جهة حكومية، ومن في حكم القيادي من رؤساء الجهات ونوابهم او الوحدات الادارية أو الأعضاء المنتدبين في الهيئات والمؤسسات العامة، ومدراء الإدارات ومن في حكمهم من رؤساء الوحدات التطبيقية المعتمدة في هيكلها بمستوى إدارة أو أعلى من هذا المستوى، ويسري هذا الحكم على العسكريين والدبلوماسيين والمدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة متى اضطلع بالمسؤوليات او تمتع بالمزايا المقررة للوظيفة، سواء كان شغلهم للوظيفة بصفة أصلية أو مؤقتة.

كما يلتزم جميع الخاضعون لأحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (المشار إليهم في الفقرة السابقة) لقواعد وإجراءات الكشف عن «مجموع المالية»، وفي ذلك تلزم المادة رقم (32) من هذا القانون، جميع الخاضعين للقانون بتقديم الإقرار بمجموع المالية بعد صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وفقاً للمواعيد التالية:

### 1- الإقرار الأول :

- أ. خلال ستة أشهر لمن هو في الخدمة وقت صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ب. خلال ستين يوماً من تاريخ توليه منصبه.

### 2- تحديث الإقرار: خلال ستين يوماً من نهاية كل ثلاث سنوات ما بقي في منصبه.

### 3- الإقرار النهائي: خلال تسعين يوماً من تاريخ تركه لمنصبه.

كما أنت المادة (34) من ذات القانون، لتؤكد على أنه للهيئة العامة لمكافحة الفساد في حالة وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع - أن تطلب بشكل سري من الأفراد أو الجهات الحكومية أو الخاصة داخل الكويت وخارجها البيانات والإيضاحات والأوراق التي ترى لزومها، وأنه للنائب العام أو من يقوم مقامه، بناءً على طلب الهيئة أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الخزائن لدى البنوك والمؤسسات المالية إذا اقتضى ذلك كشف الهيئة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.



وتعتبر بالذكر أن المادة رقم (46) من القانون المشار إليه، قد اشتملت على مجموعة من العقوبات الجزائية التي يجب توقيعها على الخاضعين لأحكام القانون في حال عدم التزامهم بحكم المادة (30) سائلة البيان، حيث أنه إذا تأخر أحد المذكورين في المادة (30) من هذا القانون عن تقديم إقرار نمته المالية خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (32) يعاقب بالعقوبات التالية:

1- الإقرار الأول: غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً بعد إنذاره بتقديم الإقرار جاز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

2- تحديث الإقرار: غرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً بعد إنذاره بتحديث الإقرار يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

3- الإقرار النهائي: غرامة لا تزيد على خمسمائة ألف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. وأنه في جميع الأحوال يحال ملف المخالفة إلى لجنة الفحص المختصة للتحقق من عناصر ذمته المالية.

ليس هذا فحسب، بل أن المادة رقم (47) من القانون المشار إليه، تؤكد على أنه إذا قدم للخاضع إقرار الذمة المالية ناقصاً أو غير صحيح مع علمه بذلك أو إذا لم يقدم إقراراً عن أحد الأشخاص الذين يكون ولياً أو وصياً أو قياً عليهم رغم إنذاره بتقديمه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

ونظراً لكون للكشف عن الذمة المالية، وسيلة ناجعة لاكتشاف جرائم الكسب غير المشروع، فإن المادة رقم (48) من القانون قد جاءت لتقرر توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي تعادل قيمة الكسب غير المشروع الذي حصل عليه، مع الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع، على كل من ارتكب جريمة الكسب غير مشروع، سواء كانت متحصلات الكويت، أو في الخارج، على كل من ارتكب جريمة الكسب غير مشروع، سواء كان من أهله أو أولاده أو الوصي أو القيم علي، مع التأكيد على أن انقضاء الدعوى الجزائية بالوفاة لا يحول دون الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع.



وفي الميثاق ذاته، قررت المادة رقم (49) من القانون نفسه، وجوب عزل المحكوم عليه في جرائم الكسب غير المشروع من وظيفته، أو إسقاط عضويته، مع حرمانه من تولي الوظائف العامة ومن التعيين أو الترشيح لعضوية أي هيئة نيابية، ما لم يرد إليه اعتباره.

ومفاد ذلك أن قانون إنشاء الهيئة العام لمكافحة الفساد، إنما يمتد ليشمل تحت مظلة أحكامه أعضاء السلطة القضائية في دولة الكويت ومنسوبي وزارة الداخلية المشار إليهم بما فيهم القائمين على إدارة السجون وما في حكمها، ولا تنبغي أن هذا في مجملها يمثل ضمانات قانونية وإجرائية ترسخ لمبادئ وقواعد النزاهة والشفافية والمداخلة في نطاق مؤسسات العدالة الجنائية.

2. وفي شأن التدابير الخاصة بإعادة رقم (7) من الاتفاقية، فيما يتعلق بابتداء وتعزيز النظم اللازمة لضمان النزاهة والشفافية في مجال التوظيف العام والتعيين في مؤسسات العدالة الجنائية:

تشتمل المنظومة التشريعية الوطنية لدولة الكويت على قواعد خاصة بتوظيف وترقية العاملين والموظفين العموميين بالدولة بصفة عامة إضافة إلى قواعد إحالتهم إلى التقاعد، وهناك مجموعة من التشريعات الوطنية التي تنظم المسائل والشئون الإدارية في إطار تولي الوظائف العامة، ومنها المرسوم الأميري 1960/10 بقانون ديوان الخدمة المدنية، والمرسوم بالقانون 1979/15 في شأن الخدمة المدنية.

وقد صدرت مجموعة من قرارات مجلس الخدمة المدنية التي تنظم أطر وشروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالدولة ممن تسري عليها أحكام قانون الخدمة المدنية، إضافة إلى تكثيف مجموعة من قواعد المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار، ومن بين نصوص وأحكام هذه القرارات، يبرز الآتي:

- تنص المادة رقم (3) من قرار مجلس الخدمة المدنية 2006/25 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالدولة ممن تسري عليها أحكام قانون الخدمة المدنية، على أن يُراعى عند إسناد الوظائف الإشرافية توافر الشروط الآتية:

1- أن يكون إسناد تلك الوظائف الإشرافية بالندب لمدة ستة على الأقل قبل التثبيت. 2- أن يكون الموظف قد أمضى في ذات الجهة الحكومية أو الهيئة أو المؤسسة للعامة مدة سنتين ميلاديتين



كما تقرر على الأقل قبل ندبه لأي من الوظائف الإشرافية. 3- أن تكون الوظيفة الإشرافية معتمدة في الهيكل التنظيمي من قبل مجلس الخدمة المدنية.

- وقد أكدت المادة رقم (4) من قرار مجلس الخدمة المدنية المشار إليه، على أن الشروط الواردة في المادة (2) منه تمثل الحد الأدنى الذي يتعين التزام الجهات بها لشغل الوظائف، وأنه يجوز إضافة شروط أخرى لشغل الوظائف الإشرافية حسب الظروف وطبيعة العمل والنشاط في كل جهة بما لا يخل بالشروط والضوابط الأساسية لشغل هذه الوظائف (المشار إليها في المادة (2) من القرار).

- وفيما يخص قواعد المفاضلة في الترقية بالاختيار، أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم 2011/18 بشأن المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار، حيث يتناول القرار بيان أساس المفاضلة، وآليات تحديد طبيعة الوظائف أو مستوى التأهيل أو التدريب للوقوف على الأولوية في الترقية بالاختيار في حال التساوي في شروط الترقية.

- وقد تناول القرار 2011/18 في مادته رقم (10) قواعد الأولوية في المفاضلة في شأن الترقية بالاختيار، وفقاً للآتي: 1- الأقدم في الدرجة المالية الحالية. 2- المُرقي إلى الدرجة المالية الحالية. 3- شاغلي الوظائف الإشرافية الأعلى. 4- الأقدم في فصل الوظائف الإشرافية. 5- الأعلى مؤهلاً. 6- الأقدم تخرجاً. 7- الأكبر سناً.

وجدير بالذكر أن المادة رقم (10) من المرسوم 2016/300 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2)، قد تناولت النص على أن تهدف الهيئة إلى تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية على الوجه التالي: -

4- ترسيخ وتدعيم نظم التوظيف بالعمل على ما يلي:

5- أن تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية.

ب- أن تشمل تدريب الأفراد المرشحة لتولي المناصب العامة.

ج - اقتراح برامج وتدريبية لتمكين الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح للوظائف العامة.



- 2- اقتراح تدابير تشريعية وإدارية مناسبة لوضع معايير الترشيح للمناصب العامة وتعيينها.
- 6- العمل على سد الثغرات ومصادر نفاذ الفساد عن طريق الفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- 7- اتخاذ تدابير لاعتماد وترسيخ وتدعيم نظم الشفافية لدى الموظفين العاملين.
- 8- وضع مدونات ومعايير سلوكية لأداء صحيح ومشرف للوظائف العامة واتخاذ التدابير التأديبية من الجهات المعنية ضد من يخالفها وفقاً للقوانين.
- وتلبي مواد المرسوم بقانون الخدمة المدنية - بصفة عامة - متطلبات الاتفاقية بخصوص توفير اعتبارات الكفاءة والموضوعية والجدارة في الاختيار وتوظيف وترقية العاملين بالدولة.
- كما تحقق مواد قانون الخدمة المدنية إلى حد كبير الضمانات المطلوبة بخصوص اختيار وشغل مناصب الإدارة العليا التي تعتبر عرضة للفساد بالقطر الحكومي.
- ويعد التدريب عنصراً أساسياً في المنظومة الإدارية الكويتية، حيث تنص المادة رقم (10) من المرسوم بقانون 1979/15 في شأن الخدمة المدنية، على أن يضع مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح ديوان الموظفين نظاماً للتدريب يتضمن تحديد أنواعه ومسئوليته وتقييم أداء المتدربين وأثر هذا التقييم والجهات التي تتولى التدريب والتنسيق فيما بينها، ويعتبر الانتظام في التدريب واجبا أساسياً من واجبات الموظف.
- وفي السياق ذاته، تنص المادة 8 من نفس القانون (1979/15) على أن تنشأ في كل وزارة لجنة للتخطيط تختص - من بين جملة اختصاصات - بإعداد خطط التدريب لموظفيها والعاملين فيها.
- وفي شأن تعزيز جهود التدريب في مجال مكافحة الفساد، سعت حكومة دولة الكويت من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد، إلى الانضمام إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد حرصاً على تعزيز وتطوير مناهج وخطط وبرامج تدريب موظفي الهيئة وموظفي الدولة في الجهات ذات العلاقة على أفضل برامج مكافحة الفساد وإطلاعهم على الممارسات الجيدة في هذا المجال.
- كما أنه من بين المهام التي أوكلها المشرع للكويتي إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بموجب المادة رقم (10) من اللائحة التنفيذية (2016/300) لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، النص



على اختصاصها بترسيخ وتدعيم نظم التوظيف في ضوء مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية وتدريب الأفراد المرشحة لتولي المناصب العامة واقتراح برامج وتدريبية لتمكين الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرق للوظائف العامة، هذا بالإضافة إلى الاختصاص باقتراح تدابير تشريعية وإدارية مناسبة لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العامة وتعيين شاغليها، والعمل على سد الثغرات ومصادر نفاذ الفساد عن طريق الفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، واتخاذ تدابير لاعتماد وترسيخ وتدعيم نظم الشفافية لدى الموظفين العاميين..

وأته فيما يتعلق بالقوانين وأجهزة التطبيق على العاملين المدنيين في المؤسسات العسكرية (وزارة الداخلية وقوة الشرطة)، فإنه تسري عليهم قوانين للوظائف العامة المدنية، حيث تنص المادة (1) من القانون رقم 1968/23 بشأن قوة الشرطة، التي تنص على أن تسري أحكام هذا القانون على أعضاء قوة الشرطة دون غيرهم، أما المدنيون العاملون في وزارة الداخلية وقوة الشرطة فتسري عليهم أحكام قوانين الوظائف العامة المدنية وقوانين العمل في القطاع الحكومي...".

وفيما يخص بتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم لعمل آخر غير عملهم الأصلي، عهدت المادة رقم (17) من المرسوم بقانون رقم 1990/23 في شأن تنظيم القضاء، إلى المجلس الأعلى للقضاء الاختصاص بالنظر، بناءً على طلب وزير العدل، في كل ما يتعلق بتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم لعمل آخر غير عملهم الأصلي.

وفي شأن التوظيف العام في المؤسسات القضائية، فلقد أتت المادة رقم (67) من المرسوم بقانون رقم 1990/23 في شأن تنظيم القضاء، لتعهد إلى وزير العدل الاختصاص بإصدار القرارات اللازمة لتنظيم شؤون العاملين بالمحاكم والنيابة العامة مع النص كذلك على أن تسري عليهم الأحكام المقررة في قانون ونظام الخدمة المدنية.

3. وضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العامة لأعضاء مؤسسات العدالة الجنائية عند الإقتضاء:

بالنسبة إلى معايير تشكيل المجلس الأعلى للقضاء بدولة الكويت، فإنه المادة رقم (16) من المرسوم بالقانون رقم 1990/23 في شأن تنظيم القضاء،





في درجته الذين أمضوا في هذه الدرجة مدة لا تقل عن عشر سنوات، وفي جميع الأحوال يكون التعيين بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء.

في حين يعين وكلاء محكمة التمييز وكلاء محكمة الاستئناف ونائب رئيس المحكمة الكلية من رجال القضاء الذين لا تقل مدة خدمتهم عن خمس وعشرين سنة متصلة منها عشر سنوات على الأقل بدرجة مستشار أو من في درجته وذلك دون إخلال بترتيب الأقدمية الخاصة بكل منهم عند تعيينه في القضاء ويكون التعيين بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

أما التعيين والترقية في وظائف القضاء الأخرى فيكون بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل وموافقة المجلس الأعلى للقضاء.

وفيما يتعلق بترقية القضاة حتى الدرجة الأولى ومن في حكمهم من أعضاء النيابة العامة، فإن المادة رقم (21) من المرسوم بقانون في شأن تنظيم القضاء، قد أكدت على أن تكون ترقية القضاة حتى للدرجة الأولى ومن في حكمهم من أعضاء النيابة العامة على أساس الأقدمية مع الأهلية، وفيما عدا ذلك تجرى الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاعتبار

وأنه في جميع الأحوال لا يجوز الترقية إلا إلى الدرجة التالية مباشرة، وبشرط حصول المرشح لها على تقريرين متتاليين لا تقل درجة كفايته فيهما عن فوق المتوسط. وأنه يجوز تخطي القاضي أو عضو النيابة العامة في الترقية في إحدى الحالات التالية:

(أ) إذا وجه إليه اللوم من مجلس التأديب.

(ب) إذا وجه إليه تنبيه كتابي وفقاً للمادتين (36)، (65) من هذا القانون.

(ج) إذا لم يجتزء للدورات التدريبية وفقاً للضوابط والشروط التي يضعها المجلس الأعلى للقضاء في هذا الخصوص.

كما أوضحت المادة رقم (22) من ذات المرسوم، أن أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة تتقرر بحسب تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم في وظائفهم ما لم يحدد هذا المرسوم تاريخاً آخر بناءً على موافقة المجلس الأعلى للقضاء. وأنه إذا عين اثنان أو أكثر من رجال القضاء أو النيابة العامة في مرسوم واحد كانت الأقدمية بينهم بحسب ترتيبهم في المرسوم.



وقد ما حظرتنا إلى قواعد ومعايير التعيين في النيابة العامة، فإن المادة رقم (61) من المرسوم بقانون في شأن تنظيم القضاء (1990/23)، قد قررت أن التعيين في وظيفة النائب العام يكون بمرسوم - بناءً على عرض وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء - من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته من أعضاء النيابة العامة الذين أمضوا في هذه الدرجة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ويعين في وظيفة المحامين العامين الأول من رجال القضاء الذين لا تقل مدة خدمتهم عن خمس وعشرين سنة متصلة منها عشر سنوات على الأقل في وظيفة مستشار أو من في درجته وذلك دون إخلال بترتيب الأقدمية الخاصة بكل منهم عند تعيينه في القضاء ويكون التعيين بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

على أن يكون التعيين في وظائف النيابة العامة الأخرى والترقية إليها بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء على عدا التعيين في درجة وكيل نيابة (ج) فيصدر به قرار من وزير العدل بعد أخذ رأي النائب العام وموافقة المجلس الأعلى للقضاء ويوضع وكيل النيابة (ج) تحت التجربة، ويجوز فصله بقرار من الوزير بعد أخذ رأي النائب العام إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته، ويعتبر مثبتاً بمجرد ترقيته إلى الوظيفة الأعلى، وتحتسب مدة التجربة مدة الخدمة. وبوجه عام فإنه تسري في شأن أعضاء النيابة العامة كافة شروط التعيين المقررة بالنسبة للقضاء المنصوص عليها في المادة رقم (19) من هذا المرسوم بقانون في شأن تنظيم القضاء.

ولأجل التأكيد على أهمية التيقن من نزاهة وشفافية السلطة القضائية، قرر المرسوم بقانون في شأن تنظيم القضاء (1990/23) في مادته رقم (24)، أن يؤدي القضاء قبل مباشرة وظائفهم اليمين التالية "أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم قوانين البلاد ونظمها"، كما قرر القانون نفسه من واقع مادته رقم (62) أن يؤدي أعضاء النيابة العامة قبل مباشرة وظائفهم اليمين الآتية "أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمال وظيفتي بالأمانة وأن أحترم قوانين البلاد ونظمها"، وجعل المشروع أداء اليمين بالنسبة لرئيس محكمة التمييز ونائبه ورئيس محكمة الاستئناف ووكليها ورئيس المحكمة الكلية والمستشارين والنائب العام والمحامين العامين أمام حضرة صاحب السمو أمير البلاد بحضور وزير العدل، وبالنسبة لمن عدا هؤلاء من رجال القضاء والنيابة العامة أمام وزير العدل بحضور رئيس محكمة التمييز بالنسبة للقضاء وبحضور النائب العام وبالنسبة لأعضاء النيابة العامة.



4. التدابير الخاصة بالمادة (8) من الاتفاقية فيما يتعلق بوضع مدونة قواعد السلوك من قبل مؤسسات العدالة الجنائية:

يُحاط أعضاء السلطة القضائية من قضاة وأعضاء النيابة العامة، بالعديد من القواعد والآليات وأطر التوجيه والرقابة والتفتيش والإشراف على أعمالهم، بغية ضمان توافر مقومات النزاهة والشفافية في مؤسسات السلطة القضائية، بحيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم بيانه من قواعد خاصة بشأن تقديم إقرارات الذمة المالية والكشف عن الكسب غير المشروع، فإن أحكام المرسوم بقانون في شأن تنظيم القضاء قد أورد تعداداً للآليات والمحظورات التي يجب على القضاة وأعضاء النيابة العامة الالتزام بها، ومن بين ذلك الآتي:

أ- على المستوى التشريعي، يمكن التساند في ذلك إلى مجموعة من أحكام القانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، والمادة رقم (1/25) من القانون رقم 10 لسنة 1960 بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء، وقرارات المجلس الأعلى بشأن تنظيم التفتيش القضائي، والفصل السابع من المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 1980 الخاص بقانون المرافعات المدنية والتجارية، حيث تبين هذه النصوص الأعمال التي لا يجوز لأعضاء السلك القضائي القيام بها كالعمل التجاري أو أي عمل آخر قد يؤدي إلى المساس باستقلال القضاء أو بنزاهته. كما تبين هذه النصوص إجراءات المسائلة التأديبية عن المخالفات التأديبية التي قد يرتكبها القاضي أو عضو النيابة. كذلك تبين إجراءات المسائلة الجزائية بشأن ارتكاب أي من هؤلاء الأشخاص لجريمة يعاقب عليها القانون، ويبرز مما تقدم النصوص التالية:

- تنص المادة رقم (25) من القانون رقم 10 لسنة 1996 الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، على أن "لا يجوز منح القاضي أو عضو النيابة العامة أوسمة أو أنواط أو نياشين أو قلادات أو أي شيء آخر يتباهى به في وظيفته، كما لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أي عمل لا يتفق بكرامة القضاء واستقلاله، والنص على أنه يجوز للمجلس الأعلى للقضاء أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها".

- وتنص المادة رقم (26) من المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23) على أن "لا يجوز للقاضي بغير موافقة المجلس الأعلى للقضاء أن يكون محكماً ولو بغير أجر، ولو كان التوليع



غير مطروح على القضاء، إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصحابه حتى الدرجة الرابعة.

- وتنص المادة رقم (27) من المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23) على أن يحظر على القضاة أو أعضاء النيابة العامة إبداء الآراء السياسية، كما يحظر عليهم التقدم للترشيح في الانتخابات العامة.

- وتحظر المادة رقم (28) من المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23) على القضاة إنشاء سر المداولات.

- ولضمان الحيادية القضائية تنص المادة رقم (29) من المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23) على أن لا يجوز أن يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة. كما لا يجوز أن يكون للممثل النيابة العامة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه من تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى.

- وبغية إعمال الرقابة والتفتيش القضائيين على أعمال القضاة وأعضاء النيابة العامة، أتت المادة رقم (30) من القانون رقم 10 لسنة 1996 (اصلاح) بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، لتنص على أن تنشأ إدارة للتفتيش القضائي على أعمال وكلاء المحكمة الكلية وقضااتها، وتؤلف من رئيس وعدد كاف من المستشارين. كما تنشأ إدارة للتفتيش القضائي على أعمال رؤساء النيابة العامة ووكلائها تؤلف من رئيس بدرجة محام عام وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة. وأنه يصدر بنظام التفتيش في كل من المحاكم والنيابة العامة قراراً من المجلس الأعلى للقضاء.

- وتنص المادة رقم (31) من القانون رقم 10 لسنة 1996 الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، على أن يجري التفتيش مرة على الأقل كل سنتين.....

- وقد أتت المادة رقم (32) من المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23)، لتنص على أن لوزير العدل أن يعرض على المجلس الأعلى للقضاء أمر وكلاء المحكمة الكلية والقضاة ومن في درجتهم من أعضاء النيابة العامة ممن حصلوا على تقريرين متوليين بدرجة أقل من المتوسط. ويقرر المجلس بعد فحص حالتهم إما إحالتهم إلى التقاعد أو إنهاء عقوبتهم أو نقلهم إلى وظيفة أخرى غير قضائية.....



وتنص كذلك المادة رقم (36) من القانون رقم 10 لسنة 1996 الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، على أن لرئيس المحكمة - من تلقاء نفسه أو بناءً على قرار الجمعية العامة بها الحق في تنبيه القضاة إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو التزاماتهم وظائفهم بعد سماع أقوالهم. ويكون التنبيه شفاهةً أو كتابةً... وللجلس أن يجري تحقيقاً عن الواقعة التي كانت محل التنبيه إن رأى وجهاً لذلك، وله أن يؤيد التنبيه أو يلغيه. وأنه في جميع الأحوال إذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائياً، رفعت الدعوى التأديبية.

- وتاديباً، تنص المادة رقم (40) من القانون رقم 10 لسنة 1996 الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، على أن تأديب القضاة بجميع درجاتهم من اختصاص مجلس تأديب يشكل من ثلاثة من مستشاري محكمة التمييز واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف، على ألا يكون من بينهم رئيس أو أعضاء المجلس الأعلى للقضاء....

- وفي السياق ذاته، تنص المادة رقم (41) من القانون رقم 10 لسنة 1996 الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، على أن تقام الدعوى التأديبية من رئيس التفتيش القضائي وذلك بناءً على طلب وزير العدل أو بناءً على طلب رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي أو النائب العام حسب الأحوال. كما تقام الدعوى أيضاً ضد القاضي أو عضو النيابة إذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد الأهلية لغير الأسباب الصحية بناءً على شكوى تقدم بذلك، وأنه يحال إلى مجلس التأديب للنظر في فصله من الخدمة. وأنه لا ترفع الدعوى إلا بعد تحقيق جزائي أو إداري يتولاه التفتيش القضائي أو من ينوبه لذلك المجلس الأعلى للقضاء إذا كان المحقق معه أقدم من رئيس التفتيش القضائي. وأنه على رئيس التفتيش القضائي رفع الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب.

- وتاديباً - أيضاً - تنص المادة رقم (42) من المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23) على أن ترفع الدعوى التأديبية بصحيفة تشمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها، وتقدم لمجلس التأديب ليصدر قراره بإعلانها للقاضي للحضور أمامه إذا ما رأى وجهاً للتشديد في الإجراءات التي يحال عليها. وأنه للمجلس على الأقل، وأنه للمجلس على الأقل، على أن يكون الإعلان قبل الميعاد بأسبوع على الأقل.



الحالة أن يقرر وقف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقرر بإعتباره في اجازة حتمية حتى تنتهي المحاكمة....!

- وبشأن أعضاء النيابة العامة، تنص المادة رقم (65) من القانون رقم 10 لسنة 1996 الصادر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، على أن النائب العام أن يوجه تنبيهاً شفويّاً أو كتابياً لعضو النيابة العامة الذي يخل بواجبات وظيفته وذلك بعد سماع أقواله. وأنه لعضو النيابة العامة التظلم من التنبيه الكتابي أمام المجلس الأعلى للقضاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالتنبيه، ويكون قرار المجلس نهائياً.

- وفي الإطار نفسه، تنص المادة رقم (66) المرسوم بقانون تنظيم القضاء (1990/23)، على أن تتبع في المحاكمة التأديبية لأعضاء النيابة العامة الأحكام والإجراءات المقررة لتأديب القضاة والمبينة في المواد من (40) إلى (49) من هذا القانون، وذلك فيما عدا الإعلان بصحيفة الدعوى التأديبية والبلاغ بمضمون الحكم الصادر من مجلس التأديب فيكون بمعرفة النائب العام، وأنه تقام الدعوى التأديبية على النائب العام من وزير العدل. وفي هذه الحالة يتولى الوزير كافة الإجراءات.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لضمان الشفافية والمساءلة في اختيار وتوظيف وتدريب الموظفين والأداء الإداري، فإنه يحال في ذلك إلى ما سبق بيانه تفصيلاً في شأن التوظيف العام.

كما تجدر الإشارة إلى ديوان الخدمة المدنية كان قد أصدر التعميم رقم 11 لسنة 2012 بشأن توجيهات وإرشادات السلوك لموظفي الجهات الحكومية، والذي يلزم كافة الجهات الحكومية باتخاذ ما يلزم في ضوء التوجيهات والإرشادات المرافقة للتعميم مع التأكيد على منح هذه الجهات صلاحية اختيار أدواتها بما يتفق مع طبيعة عمل وظروف وخصوصية كل جهة، وهذا هو تحديد ما حرص القطاع على إبرازه في الفقرتين الأولى والثانية من تقديم وتمهيد مشروع المدونة محل البحث، هذا بالإضافة إلى الفقرة الثانية من أهداف مشروع المدونة والتي أكد القطاع فيها على أن المدونة إذ تتساند إلى ما تقضي به القوانين الوطنية ذات الصلة وما يرتبط بها من لوائح وقرارات وتعاميم.

وإجمالاً، تشير المادة رقم (5/10) من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) والصادرة بموجب المرسوم رقم 300 لسنة 2016، إلى استهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وضع مدونات ومعايير سلوكية لأداء صحيح ومشرف للوظائف العامة واتخاذ التدابير التأديبية من الجهات المعنية ضد من يخالفها وفقاً للقوانين.



وفي صوم ما سلف، فإنه يبين أن هناك العديد من القواعد والنصوص التشريعية واللائحية التي تضاهي قواعد ومبادئ السلوك الوظيفي، بل وتفوقها نظراً لارتباطها بجزاءات وإجراءات تأديبية في حال مخالفة أحكامها.

ب- وفيما يخص أحوال عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيهم، جاء الباب السابع من المرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، ليتضمن مجموعة من الأحكام التي من شأنه تعزيز النزاهة والشفافية في المرفق القضائي، وذلك على الوجه الآتي: -

- تنص المادة رقم (102) من المرسوم، على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرد أحد من الخصوم في الأحوال الآتية: إذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو مهنراً له إلى الدرجة الرابعة. أو إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم أو مع زوجته، أو إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصياً عليه أو قيماً أو مظنوناً ورثته له، أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم، أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو أحد مديريها وكان هذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى. أو إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب لو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيماً عليه مصلحة في الدعوى القائمة. أو إذا كان بينه وبين أحد قضاة الدائرة صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة، أو كان بينه وبين ممثل النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الثانية. أو إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها، ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها، أو إذا رفع دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغاً لجهة الاختصاص.

- كما تنص المادة رقم (103) من المرسوم ذاته، على أن يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة ولو تم باتفاق الخصوم، وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من إحدى دوائر التمييز جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة تمييز لا يكون فيها المستشار المتسبب في البطلان.

- وأنت المادة رقم (104) من المرسوم المشار إليه، لتتص على آلية رد القاضي، حيث تنص على أن يجوز رد القاضي لأحد الأسباب الآتية: إذا كان له أو لزوجته دعوى معاقلة للدعوى



التي يظنها أو إذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجه بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد اقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه. أو إذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القاض مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجه ما لم تكن هذه الخصومة قد اقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده. أو إذا كان أحد الخصوم يعمل عنده. أو إذا كان قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده. أو إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير طلب.

- وتلزم المادة رقم (105) من المرسوم عاليه، القاض إذا كان غير صالح لنظر الدعوى أو قام به سبب للرد فعليه أن يخبر رئيس المحكمة للأذن له في التتحي، ويثبت هذا في محضر خاص يحفظ بالمحكمة. وأنه يجوز للقاضي، حتى لو كان صالحاً لنظر الدعوى، ولم يقم به سبب الرد، إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب أن يعرض أمر تتحيه على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التتحي.

- وتتص المادة رقم (106) من المرسوم المشار إليه، على أن إذا قام بالقاضي سبب للرد ولم يتح، جاز للخصم طلب رده....".

- كما تتص المادة رقم (109) من المرسوم ذاته، على أن يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ومع ذلك يجوز للمحكمة في حالة الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر، نذب قاض بدلاً ممن طلب رده، كما يجوز طلب النذب إذا صدر الحكم الابتدائي برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف".

وفيما يخص رجال الشرطة، تتص المادة (15) من القانون 1968/23 في شأن نظام قوة للشرطة، على أنه يحظر على رجال الشرطة: 1- أن يفشي أية معلومات تتعلق بعمله حتى بعد انتهاء خدمته بالشرطة. 2- أن يحفظ لديه نسخة من أية ورقة ولو تعلق بعمله كلف به شخصياً. 3- أن يكتب في الصحف أو أن ينشر بأية وسيلة من وسائل النشر رأياً أو بحثاً أو مقالاً أو رسماً إلا بإذن من وكيل الوزارة بعد الاطلاع على نسخة مما سينشر. 4- أن يشتري أو يبيع أو يستأجر أو يؤجر أو يمتدح أو يمدح الشرطة أو للوزارة ولو عن طريق المزاد العلني. 5- أن يأتي عملاً أو يظهر بمظهر يتنافى مع كرامته العسكرية. 6- أن يشتغل فعلياً بالتجارة. 7- أن يؤدي عملاً للغير بأجر، ويستثنى من هذا الوصاية



القوائم بالجرم على أحد أقاربه إلى الدرجة الرابعة. ويضاف إلى ذلك أنه تسري هذه المحظورات كذلك على العاملين المتبنيين في وزارة الداخلية وقوة الشرطة.

5. إجراءات وقواعد الإبلاغ عن أفعال الفساد، بما في ذلك من قبل أعضاء مؤسسات العدالة الجنائية إلى السلطات والجهات المختصة المعنية بحماية المبلغين:

حرص المشرع الكويتي، على تضمين قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، أحكام خاصة بالإبلاغ في جرائم وواجب الإبلاغ عن الفساد، وقد جاءت هذه الأحكام بصيغة عامة دونما تخصيص فيها على فئة بعينها، فأحكام الإبلاغ والإبلاغ من واقع نصوص القانون المشار إليه تمتد لتشمل سائر الناس، ومن بين هذه الأحكام والنصوص، يُشير إلى الآتي:

- تُلزم المادة رقم (2) من القانون المشار إليه، كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد، الإبلاغ عنها لدى الهيئة أو الجهة المختصة، مع تقديم ما لديه من معلومات حولها، لتتولى دراستها، للتأكد من جديتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها. وتباشر الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة التحقق من جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون متى وصلت إلى علمها بأي طريقة.

- وفي السياق ذاته، تؤكد المادة رقم (37) من القانون، على أن الإبلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص، وحرية المبلغ وأمنه وسكنته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يقرر ضمانات أخرى في هذا الخصوص، ولا يجوز المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الإبلاغ عن هذه الجرائم.

- في حين تشترط المادة رقم (38) من القانون، في الإبلاغ، أن يكون المبلغ لديه دلائل جديّة تبرر اعتقاده بصحة الواقعة المبلغ عنها.

وعلى مستوى المرسوم رقم 300 لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية القانون رقم 2 لسنة 2016 الصادر بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن التهمة المالية، فقد جاءت أحكامه لتبين إجراءات وقواعد تقديم البلاغات في جرائم الفساد، حيث توضح المادة رقم (38) من اللائحة، أن تقديم البلاغ يكون إلى الهيئة مباشرة أو لأي جهة أخرى مختصة ويشترط فيه بحسب الأصل ما يلي:





دولة الكويت

أ- أن يجوز مكتوباً ومنياً بتوقيع وأسم مقدمه وصفته وتاريخ تقديمه وعنوانه ووسيلة الاتصال به وإتمام هوائفه، ويجوز للمبلغ الحضور بشخصه للهيئة وتقديم البلاغ شفاهةً على أن يُحرر به الموظف المختص محضراً.

ب- أن يتضمن توصيفاً كافياً لواقعة الفساد المبلغ عنها وزمان ومكان وقوعها والمصدر و الكيفية والمناسبة التي جعلته معلوماً أو يقف على الواقعة المبلغ عنها وأسماء الأشخاص المتورطين فيها وصفاتهم ، وأي معلومات أو دلائل أخرى تؤيد الواقعة.

ج- أن يرفق به ما يكون تحت يديه من وثائق أو مستندات مؤيدة للواقعة المبلغ عنها متى توافرت.

د- أن يبين به صلته بالمبلغ ضدهم ودل سبق له الشكوى ضدهم في أي جهة وما تم فيها.

كما تناول قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) ولائحته التنفيذية (2016/300) مجموعة كبيرة من الأحكام الضامنة لحماية المبلغين ومن في حكمهم من خبراء وشهود، ومن بين ذلك حكم المادة رقم (37) من القانون المشار إليه، والتي تؤكد على أن حرية المبلغ وأمنه وسكينته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يدرج ضمانات أخرى في هذا الخصوص، ولا يجوز المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الإبلاغ عن هذه الجرائم، وقد جاءت أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون لتعين في تفصيل إجراءات الحماية المقررة للمبلغين ومن في حكمهم.

6. التدابير الخاصة بالمادة (11) من الاتفاقية، الرامية إلى تعزيز استقلالية ونزاهة وحيادية أعضاء الجهاز القضائي والنيابة العامة:

إذا ما نظرنا إلى الإطار الدستوري العام، فإنه تجدر الإشارة - بشأن اعتماد دولة الكويت لحكم المادة (11) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - إلى مجموعة من الأحكام الدستورية التي تضمن وتُعزز نزاهة واستقلالية القضاء وتكفل الاستقرار وعدم المساس بالقضاء والنيابة العامة، وذلك على الوجه الآتي:

- تنص المادة رقم (162) من الدستور الكويتي، على أن "شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعلمهم، أساس الملك وضمنان للحقوق والحريات".

- تنص المادة رقم (163) من الدستور الكويتي، على أن "لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضاؤه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء ويدين ضمانات القضاء والقضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.



- تنص المادة رقم (165) من الدستور الكويتي، على أن "جلسات المحاكم علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي يبينها القانون".
- وتنص المادة رقم (166) من الدستور الكويتي، على أن "حق التقاضي مكفول للناس، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق".
- وبشأن النيابة العامة، تنص المادة رقم (167) من الدستور الكويتي، على أن "تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شؤون الضبط القضائي، وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المتهربين وتنفيذ الأحكام. ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها....".
7. وفي إطار نشر المعلومات وبلوغ الوعي بالمعايير الوطنية والدولية القائمة للنزاهة القضائية، والحرص على التدريب المستمر لأعضاء الجهاز القضائي والنيابة العامة
- تجدر الإشارة في هذا الجانب، إلى أن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يقوم - ضمن أنشطته - بتدريب رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والمتخصصين من القانونيين العاملين في وزارات وأجهزة وهيئات الدولة المختلفة المدنية منها والقضائية.
- كما يقوم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، من خلال التنسيق مع وزارة العدل، بتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل للجهات المعنية ذات العلاقة، على ضوء الموثائق والصكوك الدولية والقوانين الوطنية السائدة في دولة الكويت، بمشاركة في فعاليات هذه الدورات التدريبية، كل من القضاة ووكلاء النيابة العامة والباحثين القانونيين بالدولة.
- وفي هذا الإطار، كانت دولة الكويت قد انضمت إلى عضوية (إف.أ.إ) إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومن ثم أثرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد، تعزيز التعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بهدف تعزيز ووضع وتنظيم الدورات والبرامج التدريبية لكوادرها وبالتوالي جميع الجهات الوطنية المعنية، وتسعى الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى العمل من أجل توسيع نطاق التعاون التدريبي والتعليمي مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بغية نشر مبادئ وقواعد منع ومكافحة الفساد على جميع الأطراف الوطنية ذات العلاقة.



8. الإجراء المنظم لإقرارات الذمة المالية الخاصة بالقضاة في إطار منع تضارب المصالح:

أتي بالمرسوم بالقانون (2012/24) ومن بعده القانون (2016/2) الصادران توالياً بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ليُقررا - بحسب ما سلف بيانه تفصيلاً - ولأول مرة في المنظومة التشريعية الكويتية، أحكام خاصة بالكشف عن الذمة المالية والكسب غير المشروع من خلال وضع وتعيين قواعد وآليات لتقديم إقرارات الذمة المالية، لتظل وتحمي بذلك جميع مؤسسات الدولة على كافة مستوياتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، دونما تفضيل أو استثناء أو حصانة، بهدف تكريس آليات مكافحة الفساد، وضمان ترسيخ مفاهيم النزاهة، ومنع تعارض أو تضارب المصالح، وتحقيق متطلبات الشفافية الكاملة في المجتمع الكويتي ومختلف أروقة الدولة ومؤسساتها ومرافقها، حماية لها من كافة صور ومظاهر الفساد.

كما جاء قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد ليُجرم الكسب غير المشروع (الإثراء غير المشروع)، وعليه باتت أحكام الكشف عن الذمة المالية في القانون متصلة ومكملة لجهود وتدابير الكشف عن جرائم الكسب غير المشروع.

وأته بشأن منع تضارب المصالح وضمان عدم تعارضها في سلطات الدولة المختلفة، حرص المشرع الكويتي على كفالة تضمين التشريعات الوطنية ذات العلاقة، أحكام خاصة في شأن منع تضارب وتعارض المصالح، ومن بينها يبرز الآتي: المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، والقانون رقم 10 لسنة 1960 بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء، والفصل السابع من المرسوم بقانون رقم 38 لسنة 1980 في شأن قانون المرافعات المدنية والتجارية، والقانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش، والقانون رقم 23 لسنة 1968 في شأن نظام قوة الشرطة

وعلى ذلك، فإن المنظومة التشريعية الكويتية إذ تحتوي على مجموعة كبيرة من النصوص والقواعد القانونية المتفرقة التي تكفل عدم تعارض المصالح بصورة كبيرة ومنها ما كلفه بيانه في سياق مؤسسات العدالة الجنائية، ولأجل الرغبة في تركيز هذه النصوص والقواعد القانونية في قالب قانوني واحد، تسعى دولة الكويت حالياً من أجل إعداد ووضع قانون شامل لمنع تعارض وتضارب المصالح، وتأمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت في إصدار هذا القانون خلال الفترة المقبلة القادمة.

**THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED  
BY KUWAIT**

**ARTICLE 11 UNCAC**

**JUDICIAL AND PROSECUTORIAL INTEGRITY**

**KUWAIT (FOURTH MEETING)**

**II. Reply concerning the information requested of States Parties to the United Nations Convention against Corruption on the State of Kuwait's commitment to implementing the provision of article 11 of the United Nations Convention against Corruption on measures relating to the judiciary and prosecution services**

1. **Article 11 of the United Nations Convention, Measures relating to the judiciary and prosecution services, is worded as follows:** "1. Bearing in mind the independence of the judiciary and its crucial role in combating corruption, each State Party shall, in accordance with the fundamental principles of its legal system and without prejudice to judicial independence, take measures to strengthen integrity and to prevent opportunities for corruption among members of the judiciary. Such measures may include rules with respect to the conduct of members of the judiciary. 2. Measures to the same effect as those taken pursuant to paragraph 1 of this article may be introduced and applied within the prosecution service in those States Parties where it does not form part of the judiciary but enjoys independence similar to that of the judicial service".

2. **If one looks at the general constitutional framework, all the constitutional provisions that establish and strengthen the integrity of the judiciary, guaranteeing the rights of litigation and ensuring justice and impartiality in the Kuwaiti judicial services should be noted with regard to the State of Kuwait's adoption and implementation of the provision of article 11 of the United Nations Convention against Corruption.** These are detailed below:

- Article 162 of the Kuwaiti Constitution stipulates that, "The honour of the Judiciary and the integrity and impartiality of judges are the bases of rule and a guarantee of rights and liberties".
- Article 163 of the Kuwaiti Constitution stipulates that, "In administering justice, judges are not subject to any authority. No interference whatsoever is allowed with the conduct of justice. Law guarantees the independence of the Judiciary and states the guarantees and provisions relating to judges and the conditions of their irrevocability".
- Article 165 of the Kuwaiti Constitution stipulates that, "Sittings of the Courts are to be public, except for the cases prescribed otherwise by law".

- Article 166 of the Kuwaiti Constitution stipulates that, “The right of recourse to the Courts is guaranteed to all people. Law prescribes the procedure and manner necessary for the exercise of this right”.
- Article 167 of the Kuwaiti Constitution stipulates that, “(1) The Public Prosecution Office conducts penal charges on behalf of society. It supervises the affairs of the judicial police, the enforcement of penal laws, the pursuit of offenders, and the execution of judgments. Law regulates this body, lays down its duties, and defines the conditions and guarantees for those who assume its functions...”.

3. With regard to legislation, it is possible to rely on the provisions of Legislative Decree No. 23 of the year 1990 amending certain provisions of the Organization of the Judiciary Law, Minister of Justice Decision no. 3 of 1989 on the organization of judicial investigations, and chapter seven of Legislative Decree No. 38 of the year 1980 on the Civil and Commercial Proceedings Law, as these texts set out the work members of the judiciary may not undertake, such as trade or any other work that may prejudice the independence or integrity of the judiciary.

The provisions of this legislation also contain criminal liability measures regarding the commission by any such persons of an offence punishable by law.

As regards the provisions of chapter seven of the Civil and Commercial Proceedings Law, they detail the cases in which judges do not have absolute authority and in which they must be disqualified by force of law. The provisions also set out the cases in which they do not have relative authority and in which a judge is disqualified if one of the adversaries so requests. They also guarantee the impartiality and integrity of judicial verdicts.

In the same framework, there are several cases in which those working in the judicial services, including judges and members of the prosecution service, are subject to disciplinary liability. In some cases such disciplinary liability may lead to the dismissal of the judge or member of the prosecution service. It is also possible in law for members of the judiciary and the prosecution service to incur criminal liability when criminal abuse is proven against them. This has only occurred in a few cases as a result of the integrity, transparency and impartiality with which the Kuwaiti judiciary and prosecution service are blessed.

4. **With regard to policies implemented and measures taken to strengthen integrity and prevent opportunities for corruption by members of the judiciary and the prosecution service**, some of the legal texts that strengthen transparency and guarantee judicial integrity can be enumerated, as follows:

- Article 25 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree No. 23 of the year 1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “Judges and members of the prosecution service may not be awarded decorations, medals, honours or any other thing while they are in office, and judicial office

may not be combined with the pursuit of trade or any other work incompatible with the dignity and independence of the judiciary. The Supreme Judicial Council may decide to forbid the performance of any work pursuit of which it deems incompatible with the duties and performance of office”.

- Article 26 of the Legislative Decree organizing the judiciary (23/1990) stipulates the, “A judge may not, without the agreement of the Supreme Judicial Council, be an arbitrator even unpaid and even if the dispute is not submitted to the judiciary, if one of the parties to the dispute is related to him by blood or by marriage up to the fourth degree”.

- Article 27 of the Legislative Decree organizing the judiciary (23/1990) stipulates that, “Judges and members of the prosecution service shall be prohibited from expressing political opinions and from standing as candidates at public elections”.

Article 28 of the Legislative Decree organizing the judiciary (23/1990) prohibits the judiciary from disclosing the secrecy of deliberations.

- In order to guarantee judicial impartiality, article 29 of the Legislative Decree organizing the judiciary (23/1990) stipulates that, “Judges who are related by blood or by marriage up to the fourth degree shall not sit in a single chamber of a court”.

Moreover a representative of the prosecution service or a representative or defender or one of the parties may not be related in this way to any of the judges considering a case.

- With a view to bringing about judicial supervision and inspection of the work of judges and members of the prosecution service, article 30 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on organization of the judiciary, stipulates that, “A directorate shall be established for the judicial inspection of the lawyers and judges working in the first instance court. It shall be composed of a president and a sufficient number of counsellors. A directorate shall also established for the judicial inspection of the work of the presidents and lawyers of the prosecution service, composed of a president of the rank of advocate-general and a sufficient number of attorneys-general and the president of the prosecution service. An inspection system for the courts and the prosecution service shall be issued in a decision of the Supreme Judicial Council”.

- Article 31 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on organization of the judiciary, stipulates that, “An inspection shall be conducted at least once every two years ...”.

- Article 32 of Legislative Decree 23/1990 on organization of the judiciary, stipulates that, “The Minister of Justice shall submit an information to the Supreme Judicial Council concerning lawyers of the first instance court, judges and members of the prosecution service of similar rank who have obtained two consecutive reports of less than average level. After examining their cases, the Council shall either retire them, terminate their contracts or transfer them to

another,  
non-judicial post”.

- Article 36 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative

Decree 23/1990 on organization of the judiciary, stipulates, “The president of the court shall, of his own motion or on the basis of a decision of the General Assembly, have the right to warn judges of anything they have done that is contrary to their duties or the requirements of their post after hearing their statements. The warning may be oral or in writing ... The Council shall conduct an investigation into the facts that were the subject of the warning and form an opinion and may endorse or cancel the it. In all cases, if the contravention is repeated or continues after the warning has become final, a disciplinary lawsuit shall be filed”.

- With regard to criminal matters, article 37 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on organization of the judiciary stipulates that, “Other than in cases of flagrante delicto, no investigatory measures, arrest or referral of a prosecution of a judge or a member of the public prosecution may take place in misdemeanours or felonies without the authorization of the Supreme Judicial Council on the basis of a request by the prosecutor-general. In cases of flagrante delicto, the prosecutor-general shall, when arresting or detaining a judge or member of the prosecution service, submit a memorandum to the Supreme Judicial Council within twenty-four hours to decide upon the matter. The judge or member of the prosecution service may request that he be heard by the Council in this case. The prosecution service alone shall have authority to investigate and prosecute misdemeanours and felonies perpetrated by or against a judge or member of the prosecution service”.

- Also with regard to criminal matters, article 38 of the Legislative Decree on the organization of the judiciary (23/1990) stipulates that, “The Supreme Judicial Council shall be competent to detain on remand a judge or member of the prosecution service and to renew his detention or order other measures to be taken, taking into account the guarantees provided for in articles 69, 70 and 71 of the Code of Criminal Procedure, unless the matter is examined by the competent criminal court in which case it will be competent to do so”.

- Again in the criminal context, article 39 of the Legislative Decree on the organization of the judiciary (23/1990) stipulates that, “The imprisonment of a judge or member of the prosecution service on the basis of an order or judgement automatically terminates performance of the duties of his office for the duration of his imprisonment.

“The Supreme Judicial Council may order a judge or member of the prosecution service to cease to perform the duties of his office during investigatory procedures concerning an offence committed by him, and may do so of its own motion or on the basis of a request by the prosecutor-general or the president of the court or on the basis of a decision of its General Assembly, and shall notify the Minister of Justice of that ...”.

- From the disciplinary point of view, article 40 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “The disciplining of judges of all ranks shall be within the competence of a disciplinary committee composed of three counsellors of the Court of Cassation and two counsellors of the Appeal Court, provided that they do not include the president or members of the Supreme Judicial Council ...”.

- In the same context, article 41 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “The disciplinary case shall be conducted by the president of the judicial inspectorate on the basis of a request by the Minister of Justice or a request by the president of the court to which the judge is attached or the prosecutor-general, according to circumstance. A case shall also be brought against a judge or member of the prosecution service if he has lost trust or esteem or lost authority for non-health reasons on the basis of a complaint lodged concerning that. The case shall be transferred to the disciplinary committee for examination of the question of his dismissal from service. A case shall not be brought unless a criminal or administrative investigation has been conducted by the judicial inspectorate or on its behalf by the Supreme Judicial Council if the person under investigation is more senior than president. The president of the judicial inspectorate shall bring the case within thirty days of the date of the request”.

- Also from a disciplinary point of view, article 42 of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “The disciplinary action shall be brought in a paper containing the charge and the supporting evidence and shall be submitted to the disciplinary committee for a decision to serve it on the judge in order to summon him to appear before it if it believes there is reason to proceed with disciplinary proceedings. The summons shall be issued at least one week before the appointed time.

“In this case the committee shall decide to suspend the judge from performance of his duties or to consider him to be on forced vacation pending completion of the proceedings ...”.

- With regard to members of the prosecution service, article 65 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “The prosecutor-general shall, after hearing his statement, address an oral or written warning to a member of the prosecution service who infringes the duties of his office. A member of the prosecution service may complain of the written warning to the Supreme Judicial Council within fifteen days of the date on which the warning was served on him. The decision of the Council shall be final”.

- In the same framework, article 66 of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “The provisions and measures laid down for the discipline of judges contained in articles 40 to 49 of this law shall apply to disciplinary proceedings concerning members of the prosecution service,

with the exception of the paper announcing the disciplinary proceedings and the announcement of the content of the verdict issued by the disciplinary committee, as this is done through the prosecutor-general. The disciplinary proceedings shall be entrusted to the prosecutor-general by the Minister of Justice. In this case the Minister shall supervise all the proceedings”.

5. With regard to the measures taken to guarantee transparency and responsibility in the selection, appointment and training of officers and the administrative performance and removal of members of the judiciary and the prosecution service, reference may be made to what was explained in detail in the previous section. Certain legislative texts contained in the provisions of the Civil Code and the Commercial Code may also be listed, including the following:

- Article 19 of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, anyone who holds judicial office:
  - shall be Moslem;
  - shall be Kuwaiti, as it shall not be permissible to appoint anyone who is a national of one of the Arab States;
  - shall be completely free of any judicial conviction or disciplinary measure for breach of honour or probity;
  - shall be of good reputation;
  - shall hold a degree in law, sharia or an equivalent higher qualification.
- With regard to the appointment of members of the prosecution service, article 61 of Law No. 10 of the year 1996 amending certain provisions of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “... all the conditions of appointment laid down for the judiciary contained in article 19 of this law shall apply to members of the prosecution service”.

6. With regard to the policies or practices aimed at enhancing the transparency of the work of the courts, for example the public and the media have access to court proceedings, and access to court judgments and raising general awareness are facilitated by information sharing and awareness programmes. The following texts are worthy of note:

- Article 165 of the Kuwaiti Constitution, which states that the basic principle of the courts is that they are public, as the article stipulates that, “Sittings of the Courts are to be public, except for the cases prescribed otherwise by law”.
- Confirming the principle of the publicity of trials, article 13 of Legislative Decree 23/1990 on the organization of the judiciary stipulates that, “Sittings of the courts shall be public, but a court may decide to hold a sitting in private if that is required by public order or maintenance of decency. Verdicts shall be pronounced in public in all cases”.

7. Chapter seven of Legislative Decree No. 38 of the year 1980 promulgating the Civil and Commercial Codes contains a set of provisions on strengthening integrity and transparency in the judiciary, including in relation to specifying the conditions for disqualification and challenging of judges, as follows:

- Article 102 of the Decree stipulates that, “A judge shall be disqualified from considering a case and forbidden to hear it if he is rejected by one of the parties in the following circumstances:
  - If he is the spouse of one of the parties or related by marriage or by blood to him or her up to the fourth degree.
  - If he or his wife is in dispute with one of the parties or their spouse;
  - If he is the lawyer of one of the parties in his private work or his/her trustee or guardian or presumed heir or if he is the spouse of a trustee or guardian of one of the parties or is related by blood or by marriage up to the fourth degree to such a trustee or guardian or to a member of the board of directors or a manager of a company that is one of the parties and that board member or manager has a personal interest in the case.
  - If he or his wife or one of his relatives by blood or by marriage is a trustee or guardian of a person with an interest in the current case.
  - If he is related by blood or by marriage up to the fourth degree to one of the judges of the chamber or if he is related by blood or by marriage up to the second degree to the representative of the prosecution service or the lawyer of one of the parties.
  - If he has issued a formal legal opinion or pleaded in court concerning one of the parties to the case or written concerning it, even before he became a judge, or if he has previously examined the case in his capacity as judge or as an expert or lawyer or given testimony in the case.
  - If he has brought an action for compensation against the petitioner who has challenged him or if he has submitted to the competent authority a declaration against that person.
- Article 103 of the same decree stipulates that, “The work of the judge or his decision shall be void in the cases referred to in the previous article, even if the party has agreed to them. If such nullity pertains to a decision issued by one of the chambers of the Court of Cassation, the parties may request that the decision be quashed and the appeal heard again by a chamber of the Court of Cassation in which the counsellor who was the cause of the nullity does not sit”.
- Article 104 of the aforementioned decree sets out the mechanism for challenging a judge, stipulating that, “A judge may be challenged on one of the following grounds:
  - If he or his wife is involved in a case similar to the case under consideration or if one of them enters into a dispute with one of the parties or their spouse after the case has been brought before the judge, unless that dispute has been

brought with the intention of rejecting the judge in relation to the case brought before him.

- If his divorced wife by whom he has a son or one of his relatives by blood or by marriage is currently involved in a court case with one of the parties to the case or their spouse, unless that case was brought after the dispute was brought before the judge with the intention of challenging him.
- If one of the parties works with him.
- If he has been a confidant of one of the parties or has shared living quarters with him or received a gift from him either before or after the case was brought before him.
- If there is enmity or affection between him and one of the parties likely to make him unable to judge impartially”.
- If it would be inappropriate for a judge to consider a case or if there are grounds for challenging him, article 105 of the Decree requires the judge to notify the president of the court so that he may authorize him to withdraw. This is recorded in a special memorandum kept in the court. The judge may, if he wishes not to consider a case for any reason, even if it would be appropriate for him to do so and there are no grounds for challenging him, submit a memorandum to the president of the court so that he may consider approving his withdrawal”.
- Article 106 of the decree stipulates that, if there is reason to challenge a judge and he does not withdraw, the parties may request his withdrawal.
- Moreover, article 109 of the decree stipulates that, “Submission of a request to withdraw shall result in the suspension of the case pending a final decision. The court may, in the event of urgency and on the basis of a request by the other parties, assign a judge to replace the one whose withdrawal has been requested, and a substitute judge may be requested if the request to withdraw has been refused at first instance and an appeal has been lodged”.

8. **With regard to the effective use of mechanisms for reporting acts of corruption in the courts and the prosecution service**, the following legal texts may be presented:

- Article 2 of Legislative Decree No. 24 of the year 2012 establishing the General Anti-Corruption Authority and provisions on financial disclosure, makes all members of the judiciary and the prosecution service and the like subject to the provisions of that decree.
- In the framework of establishing the mechanism for reporting corruption and protection of whistle-blowers, Legislative Decree No. 24 of the year 2012 establishing the General Anti-Corruption Authority and provisions on financial disclosure contains a number of provisions in this regard, including the following:
- Article 36 of the decree stipulates that, “It is the duty of every person to report corruption offences, and the freedom, security and tranquillity of persons

reporting is guaranteed in accordance with the provisions of this law or of any other law establishing other guarantees in this regard. There may be no prejudice of any kind whatsoever to a person for reporting such offences”.

- Article 37 of the same decree stipulates that, “Reporting under the provisions of this law requires that the person reporting has serious evidence to justify his belief in the veracity of the facts he reports”.

- Article 39 of the decree stipulates that, “The person reporting shall be afforded protection from the time he or she submits the report, and, when necessary, the protection shall extend to his or her spouse, relatives and other persons closely connected to him or her”.

- In the same context, article 40 of the decree stipulates that, “The protection of the reporting person shall comprise the following: (1) the provision of personal protection of the reporting person by not disclosing his/her identity or whereabouts and the provision of personal guards or a new place of residence if circumstances so require; (2) the provision of administrative protection of the reporting person by preventing any administrative measures being taken against him or her, and guaranteeing the validity of his or her civil service salary, rights and advantages during the period decided by the Board; (3) provision of legal protection of the reporting person by not bringing a criminal, civil or disciplinary case against him or her when the report fulfils the conditions contained in article 37 of this law”.

- Furthermore, article 42 of the same decree stipulates that, “The State shall compensate the reporting person for any material or moral harm suffered as a result of submission of the report meeting the conditions contained in article 37 of this law. The executive statute shall set out the material and moral incentives that may be granted to reporting persons and the conditions for granting them”.

- Moreover, the State of Kuwait has been most eager to strengthen freedom to report acts and crimes of corruption and to protect people reporting corruption and corruption offences in relation to all authorities, ministries and institutions of the State, naturally including the judiciary and the prosecution service.

9. **With regard to the successful implementation of education and training programmes for judges and members of the prosecution service, including initial and continuing training**, it can be said that the activities of the Kuwait Institute of Judicial and Legal Studies include training lawyers working in various ministries, authorities and agencies of the civil state, including the judiciary, in the context of strengthening human development requirements.

In coordination with the Ministry of Justice, the Kuwait Institute of Judicial and Legal Studies also organizes training courses and workshops for agencies in the light of international documents and instruments and national laws in force in the State of Kuwait, and judges, members of the prosecution service and law researchers in the State participate in the activities of these courses.

10. **With regard to the question as to whether there had been assessment of the effectiveness of the measures taken to implement article 11 of the United Nations Convention against Corruption**, it is worth mentioning that the State of Kuwait had prepared — in accordance with the above statement — full replies to the self-assessment checklist for the United Nations Convention against Corruption (starting with chapter two and up to chapter five), although the assessment required of the State of Kuwait at that time concerned specifically the provisions of chapters three and four of the Convention. Reference may be made to the report of the State of Kuwait on the reply to the self-assessment checklist of the Convention officially published on the website of the United Nations Office on Drugs and Crime (IRG).

### **III. Promulgation by the State of Kuwait of Legislative Decree No. 24 of the year 2012 establishing the General Anti-Corruption Authority and provisions on financial disclosure**

The international and national efforts of the State of Kuwait in the area of combating corruption, strengthening transparency and consolidating integrity frameworks culminated in the promulgation of Legislative Decree No. 24 of the year 2012 establishing the General Anti-Corruption Authority and provisions on financial disclosure, article 2 of which stipulates that, “The provisions of this law shall apply to the following categories:

1. The president and vice-president of the Council of Ministers, ministers and those who occupy an office of the rank of minister.
2. The president, vice-president and members of the National Assembly.
3. The president and members of the Supreme Judicial Council, judges, members of the prosecution service, the president and members of the Legal Opinions and Legislation Directorate, the directors-general and members of the General Directorate for Investigations in the Ministry of Interior and the Legal Directorate of the Municipality of Kuwait, arbitrators, experts, liquidators, judicial guards and bailiffs.
4. The president, vice-president and members of the municipal council.
5. The presidents and members of the councils, authorities and committees the formation or appointment of members of which is governed by decree.
6. Leading figures, whatever the title of their post, working at first class rank, undersecretaries and assistant undersecretaries, managers of directorates, and people of their level occupying supervisory posts designated by executive regulation as regards soldiers or civilians in ministries, governmental directorates, authorities, public institutions and agencies with an additional or independent budget.
7. The president, senior officials and officers of the Audit Commission.
8. The members of the board of directors, executive directors and their deputies and assistants, directors of administration and those of similar level in

companies in which the State or a governmental agency holds more than 25 per cent of the capital.

9. Members of the boards of cooperative associations and sports authorities.

**Article 4 of the aforementioned Decree sets out the vision and aims of the Authority that it established, stipulating that, “The Authority shall aim to achieve the following:**

(1) Establish the principle of transparency and integrity in economic and administrative transactions in order to ensure the achievement of good governance and optimal use of the finances, resources and properties of the State.

(2) Apply the United Nations Convention against Corruption acceded to by virtue of Law No. 47 of the year 2006.

(3) Work towards preventing corruption, warding off its risks and effects, prosecuting its perpetrators, and seizing and recovering the proceeds resulting from it in accordance with the law.

(4) Protect the organs of State from bribery, trading in influence, misuse of power in order to obtain private benefits and prevent cronyism and nepotism.

(5) Protect corruption whistle-blowers.

(6) Strengthen the principle of cooperation and participation with States and regional and international organizations in the fields of combating corruption.

(7) Encourage and make effective the role of civil society institutions and organizations in combating corruption, make individuals in society aware of its risks, and expand the scope of knowledge of ways and means of guarding against it.

**Confirming and consolidating the provision of article 4 of the Decree, article 5 contains details of the missions and responsibilities of the Anti-Corruption authority, stipulating that, “The Authority shall have the following missions and responsibilities:**

(1) Draw up a comprehensive national strategy on integrity, transparency and combating corruption, prepare mechanisms, plans and programmes to implement it, and follow up its implementation with the relevant agencies.

(2) Receive reports, complaints and information concerning corruption offences submitted to it, study them and, if they confirm suspicion of an offence, transfer them to the competent investigative agency.

(3) Receive financial disclosure declarations and form committees to examine them.

(4) Protect corruption whistle-blowers in coordination with the competent agencies.

- (5) Notify the competent agencies in order to implement the necessary legal measures to revoke any contract to which the State is a party or to withdraw a privilege or any other commitment if it appears that it has been entered into on the basis of a violation of the provisions of the law or is implemented in violation of the contract concluded, in coordination with the competent agencies.
- (6) Follow up the measures taken by the competent agencies to recover the moneys and proceeds resulting from corruption offences.
- (7) Study periodically the legislation and legal apparatus relating to combating corruption and recommend the necessary amendments to them in order to keep pace with the international conventions and treaties that Kuwait has ratified or acceded to, develop the necessary measures to safeguard against corruption and update the mechanisms and means of combating it in coordination with all international agencies.
- (8) Cooperate and coordinate with Gulf, Arab and international States and organizations connected with combating corruption, participate in programmes aimed at preventing corruption and represent Kuwait at international conferences and forums connected with combating corruption.
- (9) Study and assess the reports published by local, regional and international organizations connected with combating corruption, examine the position of Kuwait on them and take appropriate measures regarding them.
- (10) Coordinate with the media in order to raise the awareness of society to the risks of corruption and corrupt practices, their effects and how to guard against them.
- (11) Take steps to guarantee the participation of civil society organizations in presenting the risks and effects of corruption to society and extend the role of society in action to combat corruption.
- (12) Request the competent agencies to investigate the facts of financial and administrative corruption, to disclose violations and abuses, and to gather evidence relating to it.
- (13) Prepare databases and information systems, and exchange information with agencies and organizations concerned with corruption cases at home and abroad in accordance with the legislation in force.
- (14) Request the competent authorities to institute the necessary administrative and civil proceedings.
- (15) Transfer the evidence of suspected criminal offences to the competent investigative agency with all the documents.
- (16) Any other missions or responsibilities vested in it’.

With regard to the listing of corruption offences, article 22 of the Decree defines the offences that come under the description corruption, stipulating that, “The following

offences shall be considered corruption offences within the scope of application of the provisions of this law:

- (1)The offences of unlawful use of public funds provided for in the aforementioned Law No. 1 of the year 1993, including offences relating to public tenders, auctions and negotiations.
- (2)Bribery and abuse of influence provided for in the aforementioned Law No. 31 of the year 1970 amending certain provisions of the Criminal Code.
- (3)The money laundering offences provided for in the aforementioned Law No. 35 of the year 2002.
- (4)The forgery and counterfeiting offences provided for in the Criminal Code.
- (5)The offences concerning the administration of justice provided for in the Criminal Code.
- (6)The unlawful earnings offences provided for in this law.
- (7)The smuggling offences provided for in the aforementioned Law No. 10 of the year 2003.
- (8)The contraband offences provided for in the aforementioned Decree No. 3 of the year 1955.
- (9)The offences of obstructing the work of the Authority in order to hamper its performance or interfering with its responsibilities or failing to provide it with information requested provided for in this law.
- (10) The offences provided for in the aforementioned Competition Protection Law.
- (11) Any other offences provided for in other laws that are considered corruption offences”.

**Article 31 and subsequent articles of the Legislative Decree establishing the General Anti-Corruption Authority and provisions on financial disclosure (24/2012) require all those listed in the provision of article 2 of the Decree, who include judges and members of the prosecution service and the like, to submit regular reports on their financial accounts in order to strengthen transparency and integrity and combat corruption in Kuwaiti society consistent with the provisions of the United Nations Convention against Corruption.**

#### **IV. Opinion**

In the light of the above and previous statements detailing constitutional and legislative provisions, it is clear, unequivocal and unambiguous that the Kuwaiti judicial system enjoys and is characterized by an abundance of integrity, justice, impartiality and transparency, and in this framework, in the light of the wish to enrich the discussions at the fourth meeting, a set of conclusions can be enumerated drawn from everything reported in this constitutional data, as follows:

- That the honour, integrity and fairness of judges is the foundation of rule and the guarantee of rights and freedoms.
- That no authority has any authority over the judge when giving his verdict and may in no circumstances interfere in the administration of justice.
- The principle is that court sessions are public in order to strengthen the framework of judicial transparency.
- The right to litigate is a general right guaranteed to all people without discrimination between nationals and residents.
- The prosecution service is the national authority responsible for bringing public prosecutions as the representative of society. In this respect It has a constitutional obligation to ensure that the criminal law is applied.
- Judges may not be awarded medals, decorations, awards, or any other thing while they are in post in order not to influence their judgement or interfere in the administration of justice.
- Judges may not conduct any work that is considered to be in conflict with the duties and good conduct of their office.
- Judges may not, without the agreement of the Supreme Judicial Council, be arbitrators, even if unpaid and even if the dispute is not submitted to the judiciary, except in a limited number of exceptional cases.
- Judges and members of the prosecution service are prohibited from expressing political opinions and from standing as candidates at public elections in order to guarantee the transparency of the judiciary and the prosecuting authorities.
- Judges are prohibited from disclosing the secrecy of deliberations in order to guarantee the impartiality and integrity of the judiciary.
- Judges who are related by blood or by marriage up to the fourth degree may not sit in a single chamber of a court in order to avoid conflict of interest.
- A representative of the prosecution service or a representative or defender or one of the parties may not be related in this way to any of the judges considering the case in order to prevent conflict of interest.
- Frameworks and mechanisms for the inspection of the work of judges and members of the prosecution service have been established in order to ensure that they are bound by the rules of integrity and the principles of justice and impartiality.
- Judges may be warned of anything they do that is a violation of their duties or the requirements of their office.
- Any investigatory measures, arrest or referral of a prosecution of a judge or a member of the public prosecution may be conducted if his involvement in the commission of an offence liable to criminal prosecution has been proven.

- The Supreme Judicial Council may consider the detention on remand of a judge or member of the prosecution service and renew his detention or order other measures to be taken in this framework.
- The detention of a judge or member of the prosecution service on the basis of an order or judgement automatically terminates performance of the duties of his office for the duration of his detention.
- Judges and members of the prosecution service of every rank may be disciplined. In this case, the Supreme Judicial Council may decide to suspend a judge from performing the duties of his office or decide to consider him to be on forced vacation pending the completion of disciplinary proceedings.
- The prosecutor-general may issue an oral or written warning to a member of the prosecution service who has violated the duties of his office.
- The appointment of judges and members of the prosecution service shall be subject to conditions and regulations such as to guarantee their integrity, impartiality and fairness.
- If it appears inappropriate for a judge to examine a case, he is forbidden to hear it even if he is not challenged by one of the parties to it.
- A judge may be challenged if there is any circumstance at all that amounts to a conflict of interest.
- If a judge finds that it is inappropriate for him to consider a case or if there are grounds for challenging him, he is required to inform the president of the court in order to be permitted to withdraw from the case before him.
- Submission of a petition to challenge results in the suspension of the case pending a final decision on the petition.
- All judges and members of the prosecution service and the like are subject to the provisions on financial disclosure contained in Legislative Decree No. 24 of the year 2012.
- It is the duty of every person to report corruption offences, and the freedom, security and tranquillity of whistle-blowers is guaranteed in accordance with the provisions of the law.
- There may be no prejudice of any kind whatsoever to a person for reporting such offences.
- A person reporting corruption offences is afforded protection from the time he or she submits the report and, when necessary, the protection extends to his or her spouse, relatives and other persons closely connected to him or her.
- The State compensates a person who has reported corruption offences for any material or moral harm suffered as a result of submission of the report.